قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)(*)

أ.د. نزار ذياب عساف
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
dr_nazar54@uoa.edu.iq

الباحث: محمد نصيف مهيدي
جامعة الفلوجة
كلية الإدارة والاقتصاد
cae.mnm@uofallujah.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.1.22

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١١/١٠ **تأريخ قبول النشر** ٢٠٢٢/١١/٢٢ **تأريخ النشر** ٢٠٢٣/٧/٣٠

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة التجارة الخارجية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح أسسها النظرية وعلاقة التجارة الخارجية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل مؤشرات التجارة الخارجية وأثرها على الاستثمار المباشر للتجارة الخارجية، فضلاً عن قياسها وتحليلها. العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبهدف تحقيق النتائج لإظهار العلاقة بين التجارة الخارجية في الاستثمار الأجنبي المباشر تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي المتأخر الموزع (ARDL) لتقدير المدى القصير والطويل الأجل العلاقة باستخدام البرنامج الإحصائي (Eveiwes10)، إذ أظهرت نتائج الجانب النظري إن المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية التي مر بها العراق منها تدمير البنى التحتية وتدمير وتخريب القطاعات الاقتصادية وعدم استقرار الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي، فضلاً عن تأثر العراق بالأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وانخفاض الواردات العراقية، وسيطرة العصابات الإرهابية (داعش) على العديد من "المحافظات العراقية، وانخفاض أسعار النفط العالمية" مما اثر بصورة مباشر على الاقتصاد العراقي بسبب اعتماد العراق بصورة أساسية على عوائد الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة وتمويل المشاريع الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الاستثمار الأجنبي، الموازنة العامة.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (١) ٢٠٢٣
الصفحات: ٣٩١-٤٠٦

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

Measuring and Analyzing the Impact of Foreign Trade on the Exchange Rate in the Iraqi Economy for the Period (2004-2020)(*)

Prof. Dr. Nizar Diab Assaf
University of Fallujah
College of Administration & Economics
dr_nazar54@uoa.edu.iq

Researcher: Mohamed Nassif Mahidi
University of Fallujah
College of Administration & Economics
cae.mnm@uofallujah.edu.iq

Abstract

The research aims to study foreign trade and its impact on foreign direct investment and to clarify its theoretical foundations and the relationship of foreign trade to foreign direct investment through the analysis of foreign trade indicators and their impact on foreign trade direct investment, in addition to its measurement and analysis. The relationship between foreign trade and foreign direct investment, and with the aim of achieving results to show the relationship between foreign trade in foreign direct investment, the delayed distributed autoregressive (ARDL) methodology was used to estimate the short- and long-term relationship using the statistical program (Eveiwes10), as the results of the theoretical side showed that the duration (2004-2020) witnessed many economic crises that Iraq went through, including the destruction of infrastructure, the destruction and sabotage of the economic sectors, the instability of the security, political and economic situation, as well as Iraq being affected by the global financial crisis (the mortgage crisis) and the decline in Iraqi imports, and the control of terrorist gangs (ISIS). on many of the "Iraqi governorates, and the drop in international oil prices", which directly affected the Iraqi economy due to Iraq's dependence mainly on oil export revenues in financing the general budget and financing investment projects.

Key words: Foreign Trade, Foreign Investment, Public Budget.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

المقدمة:

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، وذلك لارتفاع نسبة ما يمثله قطاع التجارة الخارجية في الناتج القومي الإجمالي للبلاد، فضلاً عن حقيقة أن التجارة الخارجية مؤشر مهم للإنتاجية والقدرة التنافسية في السوق الخارجية بسبب قدرة التصدير والاستيراد وتأثيره على ميزان النقد الأجنبي للدولة والميزان التجاري وتأثيره على سعر الصرف، وبالتالي يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً حيوياً ومؤثراً في النشاط الاقتصادي لأنه أهم شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية يتم فيه تبادل السلع والخدمات على شكل صادرات وواردات، وكذلك نقل بنود إنتاجية إلى دول مختلفة بهدف الحصول على منافع متبادلة لأطراف التجارة الخارجية.. العصور. ونظراً لتطور وتوسع التجارة بين الدول، فإنها تسعى إلى إيجاد أفضل الأدوات لضمان هذه التبادلات الخارجية وإزالة العقبات التي تواجهها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث، الموضوع الذي يتناوله وهو موضوع اقتصادي يشغل العالم أجمع، إذ أن التجارة الخارجية تشكل اليوم منعطفاً مهماً في الاقتصاد العالمي، فقد تضاعفت التجارة الخارجية خلال السنوات الأخيرة بشكل كبير وتنوعت السلع والخدمات التي تشغلها بحكم التطورات السريعة في التقدم العلمي والتكنلوجي، والعراق يعد من بين الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، وبالتالي فإن دراستها تكتسب أهمية فائقة بالنسبة للعراق.

مشكلة البحث:

تهيمن الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات العراقية وتشكل مصدراً رئيساً من مصادر الدخل، وقد أسهم ذلك في خلق ريعية الاقتصاد، فضلاً عن تأثر متغيرات الاقتصاد العراقي بصورة مباشرة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية: توجد علاقة طردية بين التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

هدف البحث:

من خلال المشكلة يهدف البحث إلى التعرف على اتجاهات تطور التجارة الخارجية وتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن توضيح تأثريها على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

حدود البحث:

١. **الحدود المكانية:** تناول البحث دراسة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي.
٢. **الحدود الزمانية:** يغطي البحث (17) سنة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠).

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة أحد المرتكزات الأساسية لإعداد أي بحث علمي، ونجد هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضع التجارة الخارجية وأثرها على العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، وتعد خارطة يستدل بها الباحث لما توصلت إليه تلك الدراسات، فضلاً عن تقديمها العديد من الفوائد للباحثين منها ما توصلت اليه تلك الدراسات من استنتاجات وتوصيات التي يمكن الاستدلال بها في المسيرة البحثية، وهناك العديد من الدراسات التي تناولت أثر التجارة الخارجية في الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول:

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية The Concept of Foreign Trade:

بغض النظر عن مدى اختلاف النظم الاقتصادية في بلدان مختلفة من العالم، لا يمكنهم اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بشكل كامل على مدى فترة طويلة من الزمن، لأن اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي يعني أن الدولة تنتج كل احتياجاتها، على الرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية قد لا تسمح لها بذلك، وأن الدول التي لا تستطيع إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها، ولكن يجب أن تتخصص في إنتاج السلع، التي يمكن أن تدعي ظروفها الطبيعية. اقتصادي لأنها تنتجها ثم تستبدلها بفائض منتجات البلدان الأخرى التي لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو يمكن أن تنتجها ولكن بتكلفة كبيرة، ثم تصبح الواردات من الخارج (يونس، ١٩٩٣: ١٢)، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن المقصود بالتجارة الخارجية هو (عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفه بين العديد من دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف) (عبدالعظيم، ٢٠٠٠: ١٣).

وتعرف أيضاً بأنها (النظام الذي تتبادل من خلاله الدول البضائع والخدمات، إذ تتبادل فيما بينها للحصول على أنواع من أفضل السلع والخدمات، بأسعار أقل أو للحصول على السلع والخدمات غير متوفرة في البلد) (Gonnelli,1993:2).

على الرغم من أن التجارة سواءً كانت داخلية أم خارجية هي نتيجة للتخصص وتقسيم العمل، فقد أكد كثير من الاقتصاديين على الفوارق بينهما استناداً إلى العديد من الاعتبارات أهمها: (حشيش، ٢٠٠٢: ١٢)

١. تتم التجارة الداخلية داخل الحدود الجغرافية والسياسية للبلد ، بينما تتم التجارة الخارجية على المستوى العالمي.
٢. الفرق بين العملة المحلية والعملة الأجنبية نجد أن التجارة الخارجية تتم بعدة عملات ، ولكن التجارة الداخلية تتم في الغالب بعملة واحدة.
٣. تتم التجارة الخارجية في ظل أنظمة اقتصادية وسياسية مختلفة ، بينما تتم التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
٤. وسائل نقل مختلفة، إذ أن 90٪ من التجارة الخارجية تتم عن طريق البحر وجزء صغير منها نقل بري، على عكس التجارة الداخلية.
٥. اختلاف ظروف السوق والعوامل التي تؤثر عليه في حالة التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية، مثل طبيعة المستهلكين والأذواق المختلفة وأنظمة السوق والأسعار.
٦. توجد صعوبة في نقل عوامل الإنتاج في حالة التجارة الخارجية مقارنة بالتجارة الداخلية.
٧. طرق ووسائل التمويل المختلفة.

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية:

ما يمكن قوله هو أنه بفضل التجارة الدولية يصبح أي مورد لأي دولة ذا نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة تصدره إلى باقي دول العالم وتأتي أهميتها في عدة مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعية واستراتيجية وكما يأتي:

١. المجال الاقتصادي:

تهدف التجارة الخارجية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية ومنها:

أ. تعد منفذاً لتصريف الفائض في الإنتاج المحلي عند حاجة الأسواق المحلية عندما يكون الإنتاج المحلي أكبر من الطلب المحلي، فضلاً عن الاستفادة في تحقيق العوائد من العملات الأجنبية.

ب. تساعد في الحصول على السلع والخدمات والمواد الأولية بأقل التكاليف، بسبب التخصص الدولي الذي تقوم عليه (عبدالحميد، ٢٠٠٠: ٣٧٣).

ت. زيادة الصادرات يساهم في الحصول على فوائد من العملات الأجنبية التي تؤدي في دورها زيادة الاستثمار وبناء المصانع وانتشار البنى التحتية خاصة في الدول النامية.

ث. تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

ج. تعمل على نقل التكنلوجيا والمعلومات الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في عملية بناء الاقتصاديات في الدول النامية (الصرن، ٢٠٠٠: ٥٧).

ح. اعتبارها مؤشراً جوهرياً عن القدرة الدول الإنتاجية والبلدان النامية في الأسواق العالمية، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات المتاحة وقدرة الدولة على تحديد المستويات الدخلية فيها، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية (العصار وآخرون،٢٠٠٠: ١٣).

خ. تعد التجارة الخارجية أحد مؤشرات على قدرة الدولة الإنتاجية والمنافسة في السوق الدولية.

د. تساعد التجارة الخارجية في نقل التطور التكنلوجي وعلى العديد من المعلومات الأساسية التي تساهم في بناء الاقتصاد وتعزيز عملية التنمية (العلواني، ٢٠٢٠ :١٢).

المجال السياسي:

أ. العمل على استيراد أفضل وأحسن الأدوات الدفاعية التي توصلت إليها الصناعة الحديثة.

ب. العمل على إقامة العلاقات الودية والصداقة مع الدول.

ت. العولمة السياسية تعمل تقليل الفوارق وإزاله الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول إلى تصغير العالم وجعله كالقرية الواحدة (الصرن، ٢٠٠٠: ٥٨).

ث. تعمل على تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية.

ج. زيادة المواد التخزينية العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات بهدف تقليل العجز في الموازنة العامة.

ح. حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق السلعي الذي يتمثل بالتميزي السعري (متولي، ٢٠١١: ٦٩-٧١).

٣. المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق العديد من الأهداف: (العصار وآخرون، ٢٠٠٠: ١٦)

أ. تحسين رفاهية الناس من خلال توسيع قاعدة الاختيار في مجال الاستهلاك.

ب. تحقيق التغييرات اللازمة في البنية الاجتماعية نتيجة التغيرات في الهيكل الاقتصادي.
ت. تجديد الأذواق وتلبية كافة المتطلبات والرغبات وإشباع حاجات الناس.
ث. فرصة الحصول على أفضل إنجازات العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات اللازمة للتنمية الشخصية بأسعار منخفضة نسبياً.
ج. التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على المجتمع في الحياة اليومية.

المجال الاستراتيجي:

تهدف التجارة الخارجية لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية أهمها: (خالد، ٢٠١٤: ٢٢٣)

أ. الحفاظ على أمن الدولة اقتصادياً وغذائياً وعسكرياً.
ب. العمل على ضمان الحد الأدنى من الغذاء من خلال الإنتاج المحلي.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريفه على أنه استثمار حقيقي طويل الأجل في شكل إنشاء أصل إنتاجي ويتخذ شكل فتح فروع أجنبية داخل الاقتصاد الوطني أو شراء نسبة مئوية من مشروع وطني، أي امتلاك المستثمر حصة ثابتة من مشروع ما في الاقتصاد الوطني، ووفقاً لمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من رأس المال الشروع المقام، وهذا الاستثمار هو في الوقت الحاضر القناة الرئيسية لتدفق رأس المال الخاص بين الدول. كما يتم تعريفها على أنها التدفقات الدولية للموارد المالية من خلال الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات التي تقع مراكزها الرئيسية في البلدان المتقدمة (الدليمي والدليمي، ٢٠١٩: ١٨٩).

ويعرف أيضاً بأنه استخدام الموارد الاقتصادية لتكوين السلع الرأسمالية أو السلع الاستهلاكية التي تمثل زيادة الطاقة الإنتاجية ويمثل أحد المتغيرات الاقتصادية الأساسية الفعالة التي تعكس الأداء الاقتصادي على المستوى القومي وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية.

إن المشروعات الجديدة تحتاج قدراً كبيراً من رأس المال الذي تعجز صادرات التمويل المحلية عن تمويلها في بعض البلدان النامية، ولذا لابد من الاعتماد على المصادر التمويل الأجنبية في تمويل تلك المشاريع في ظل حدود وشروط معينة، رأس المال الأجنبي يؤدي دوراً فعالا في زيادة الاستثمار والادخار والتنمية.

هدف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يأتي: (العبيدي، ٢٠٠٩: ٨)

أ. البحث عن المصادر: ويشمل هذا النوع من الاستثمار استغلال الميزة النسبية للدولة ولاسيما الغنية بالمواد الأولية.
ب. البحث عن الأسواق: ويلبي هذا النوع المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات.
ت. البحث عن الكفاءة. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوربية المشتركة.

يترتب على الاستثمار الصناعي زيادة في صادرات السلع الصناعية لاسيما إذا ما ارتبط بسياسة تعزيز الصادرات، إذ يؤثر في التكوين السلعي للتجارة الخارجية عن طريق المساهمة في

تنويع الصادرات، إذ تسعى الدول النامية إلى توسيع صادراتها الصناعية، إذ تمكن عدد منها من تصدير نسبة كبيرة من سلعها المصنعة إلى الأسواق الخارجية، في حين أخذت الاستثمارات الصناعية للدول النامية الأقل تطوراً ترتبط بسياسة إحلال الاستيرادات ولظروف اقتصادية وسياسية لم ترتبط استثماراتها الصناعية بسياسة إحلال الصادرات.

بالنسبة للتأثير على الشركات الأجنبية التي تحل محل الصادرات ، فإنها ستولد طلباً على منتجات أخرى مثل واردات السلع الرأسمالية والموارد الوسيطة وغيرها من الخدمات من المدينة. تسمى صادرات المدينة بالتجارة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن أن تكون مباشرة من خلال الشركة الأم أو بشكل غير مباشر من خلال مورديها أو الشركات المستقلة في بلد المنشأ أو شركات من بلد ثالث، شريطة أنه في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، تقوم الشركة الأم فوراً بتصدير أصول جديدة ثم تصدير سلع وسيطة في بعض الحالات، نستبدل الأخير بشراء الأسواق المحلية، ولكن في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) العمودي، يتم التصدير حصرياً للأصول الجديدة غير الملموسة للشركة التابعة (جين وهيندر، ١٩٩٦: ٧٦-٧٧). يمكن لعلاقة الإحلال من خلال التحول من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أن تعوض التجارة وتدعمها وكذلك مولدها، وهذا يعتمد جزئياً على التأثير غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدخل القومي وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاجتماعية. المجموعات في البلد المضيف أو بلد المنشأ... إلخ. يؤدي ذلك إلى تغييرات في نظام القيمة الاجتماعية وأنماط الاستهلاك، إذ أنه يدعم تصدير كل من الشركات الأم والشركات المستقلة ذات الصلة في بلد المنشأ.

كما أكد الاقتصاديون أن هناك علاقة مباشرة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة تدفق رأس المال الأجنبي، خاصة في المعاملات الخارجية لأي دولة التي تتم بالعملة الأجنبية. الاستثمار المباشر (FDI)، مما يعني أن الاتجاه نحو الصادرات يزيد من جاذبية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن دخول الشركات عبر الوطنية إلى السوق، وهو قناة لنقل الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التوزيع في العالم دون قيود تجارية أو جمركية، سيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وسيؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من الصادرات إلى البلد الأم (العبيدي، ٢٠٠٩: ٦٨-٦٩).

أما الاستيرادات فترتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر أي ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة الاستيرادات، لأنها تؤدي الى تدفق راس المال الى الخارج مما يعني الدفع بالعملات الأجنبية، أما في الدول النامية فهناك رأي آخر بأن الاستيرادات تعمل على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة الاستيرادات.

المبحث الثاني: العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠):

يعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في تطور البلدان سواء أكانت نامية أم متقدمة الذي يتأثر بالعديد من العوامل منها التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات).

تعد الصادرات من المحددات الأساسية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما في القطاعات الإنتاجية والخدمية؛ لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه نحو القطاعات التي يكون فيها العائد الحدي أعلى بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وأن العلاقة طردية بين الصادرات وحجم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن التوسع في حجم الصادرات يؤدي إلى تشجيع حجم الاستثمارات في القطاعات الأكثر إنتاجية أي يؤدي الى تشجيع الصادرات وإلى زيادة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاجية، فضلاً عن أن تشجيع الصادرات يؤدي الى الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، فضلاً عن ذلك فان زيادة الصادرات تعمل بصورة فعاله على تقل التكنولوجيا بالعديد من الطرق سواء عن طريق المعدات أم عن طريق جلب المعرفة الفنية (عمر، ٢٠٠٧: ١٣٣). وهنالك العديد من الدراسات التي تؤكد بأن الصادرات تؤثر بشكل ايجابي على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة (جيرما وجرين وواتيلن) (Grima & Watelin,1999:14)، ودراسة اندرسون وهانيات (Anderson & Hainaat). أما الاستيرادات فتكون بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تتمثل بتدفق رأس المال الى الخارج عدا الاستيرادات من السلع الرأسمالية ،لأنها تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية (Jomo,2001:22).

ويلاحظ من خلال الجدول (1) والشكل (1) أن اتجاه العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر كانت علاقة طردية وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، ففي عام ٢٠٠٤ بلغ حجم الصادرات (25,877,390) مليار دينار وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (435,300) مليار دينار ليرتفع بعدها في عام ٢٠٠٥ الى (756,353) مليار دينار بمعدل نمو سنوي موجب (73.55%)، ويقابلها أيضاً معدل نمو سنوي موجب للصادرات (29.08%) في السنة ذاتها، ليستمر بعدها بالارتفاع والانخفاض متبع نسبيا مسار معدل التغير السنوي للصادرات، حتى بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (5,982,746) مليار دينار في عام ٢٠١٣ لينخفض بعدها في عامين ٢٠١٤-٢٠١٥ بمعدل تغير سنوي سالب (6.80%) و(25.96%) على التوالي، وبمعدل تغير سنوي سالب للصادرات، إذ بلغ (7.81%) و(37.22%) للفترة ذاتها، ليرتفع مجدداً في عام ٢٠١٦ بمعدل تغير سنوي موجب (70.39%) عن العام السابق، ليستمر بعدها بالانخفاض خلال الأعوام ٢٠١٧-٢٠١٨ بمعدل تغير سنوي سالب (14.87-%) و(43.34-%) على التوالي، بسبب زيادة الانفاق العسكري، وتدهور الوضع الأمني بسبب العمليات العسكرية ضد العصابات الإرهابية (داعش)، وبعد تحسن الوضع الأمني والاقتصادي ارتفع معدل الصادرات وبمعدل تغير سنوي موجب للصادرات، إذ بلغت (39.33%) و(49.44%) خلال المدة ذاتها، وأن سبب عدم الانخفاض في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة انخفاض حجم الصادرات وهو مخالف للنظرية الاقتصادية؛ لاستقرار الوضع الأمني نسبياً والسيطرة على المحافظات من العصابات الإرهابية (داعش)، لأن الوضع الأمني يعد من أهم العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، ليترفع بعدها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٠ بمعدل تغير سنوي موجب (14.69%) و(1.1%) على التوالي، ولكن يقابله انخفاض في حجم الصادرات العراقية بمعدل تغير سنوي سالب، إذ بغلت (5.15-%) و(42.66%) ويرجع السبب في ذلك هو انخفاض أسعار النفط العالمية، وتقليل حجم الإنتاج النفطي للعراق، وتعرض العالم لجائحة كورونا COVID-19، مما أثر سلباً على الاقتصاد العراقي.

الجدول (1) العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليار دينار

السنة	إجمالي الصادرات	معدل التغير السنوي للجمالي الصادرات (%)	إجمالي الاستيرادات	معدل التغير السنوي لإجمالي الاستيرادات (%)	الاستثمار الأجنبي المباشر	معدل التغير السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر
2004	25,877,930	-	30,952,242	-	435,900	-
2005	34,881,984	34.79	29,443,238	(4.87)	756,535	(73.55)
2006	45,028,800	29.08	27,593,563	(6.28)	561,861	(25.73)
2007	50,156,729	11.38	21,060,708	(23.67)	1,219,860	117.11
2008	76,662,378	52.84	36,295,954	72.33	2,214,208	81.51
2009	46,602,714	(39.21)	11,991,508	(66.96)	1,874,454	(15.34)
2010	61,392,104	31.73	44,271,008	269.18	1,633,320	(12.86)
2011	95,298,476	55.22	48,596,470	9.77	2,201,940	34.81
2012	116,159,697	21.89	58,935,674	21.27	3,964,400	80.04
2013	110,595,408	(4.79)	62,150,581	5.45	5,982,746	50.91
2014	101,952,934	(7.81)	54,872,921	(11.70)	5,575,812	(6.80)
2015	64,006,016	(37.22)	50,888,200	(7.26)	4,128,110	(25.96)
2016	51,967,725	(18.80)	37,150,695	(26.99)	7,034,090	70.39
2017	72,409,222	39.33	41,452,106	11.57	5,988,080	(14.87)
2018	108,209,080	49.44	48,711,252	17.51	3,392,690	(43.34)
2019	102,633,930	(5.15)	62,167,341	27.62	3,891,300	14.69
2020	58,841,427	(42.66)	51,445,616	(17.24)	3,934,521	1.11
معدل النمو المركب %	5.26	-	3.22	-	14.74	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء الأبحاث، أعداد متفرقة للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠).
- الجنابي، محمد عبدالله خلف، (٢٠٢٢)، قياس وتحليل أثر الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر على بعض التغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، ص١٢٢.
- النسب المئوية من إعداد الباحثان بالاعتماد على الأعمدة في الجدول المذكور أعلاه.

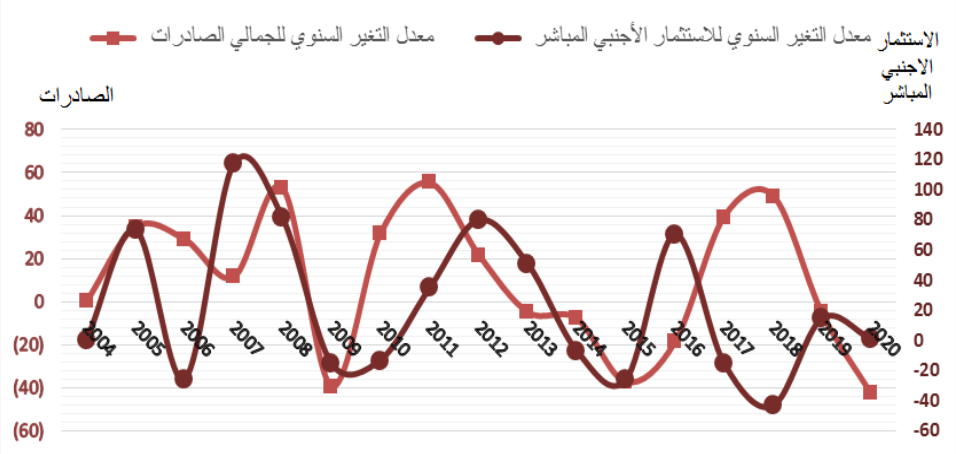

الشكل (1) معدلات التغير السنوي للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج (EXCEL -2021).

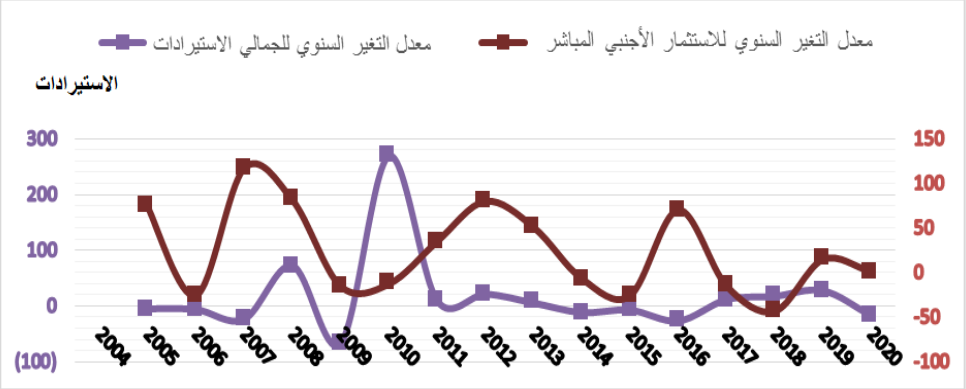

الشكل (2) معدلات التغير السنوية للصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1) باستخدام برنامج (EXCEL-2021).

متغيرات الدراسة والتوصيف الدالي:

من أجل اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق اهدافها، تم تحديد المتغيرات التفسيرية (المستقلة) مؤشراً للتجارة الخارجية (الصادرات، الاستيرادات)، وبعض مؤشرات الاقتصادية التوضيحية (التابعة) (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والاستثمار الأجنبي وسعر الصرف) وكما في الجدول الآتي:

الجدول (2) توصيف متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

الرمز	الدلالة	المتغير	نوع المتغير
EX	الصادرات	X1	مستقل
EM	الاستيرادات	X2	مستقل
FI	الاستثمار الأجنبي المباشر	y	تابع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وبناء على الإطار النظري للدراسة فانه يفترض اختبار العلاقة الدالية الآتية:

$$Yi = a + b1X1 + b2x2 + ui$$

إذ يرمز Y إلى المتغيرات التابعة بعض المتغيرات الكلية (الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار والجازية والاستثمار الأجنبي وسعر الصرف)، أما (X2،X1) فهي المتغيرات المستقلة ترمز الى مؤشرات التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) وتمتد مدة الدراسة للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٠، وهي مدة قليلة لا تكفي لإجراء طرق القياسي الحديثة، لذلك تم تحويل البيانات إلى بيانات ربع سنوية، إذ يوفر برنامج Eviews10 الاصدار العاشر الذي يعطي إمكانية تحويل البيانات من سنوية إلى ربع سنوية، إلى جانب تحويل البيانات إلى الصيغة اللوغاريتمية لتخلص من المشاكل الاحصائية.

نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

سنقوم باختبار استقراريه متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews10) من أجل معرفة هل أن المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة أي هل أنها تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، إذ أصبح الكشف عن الاستقرارية للسلاسل الزمنية أمرٌ ذو أهمية كبيرة جداً في تقدير (٤٠٠)

النماذج القياسية وذلك من أجل التخلص من مشكلة الانحدار الزائف عند التقدير، فضلاً عن أن السلاسل الزمنية المستقرة يمكنها التخلص من الصدمات التي تعترضها، ومن ثم العودة الى حالة التوازن في الأجل الطويل، لذلك سنقوم باستخدام اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية وهذه الاختبارات هي ADF وPP ، وبعد إجراء أحد هذه الاختبارات حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى الاصلي للبيانات

	UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At Level			
		LOG_FI	**LOG_EX**	**LOG_EM**
With Constant	t-Statistic	-2.6061	-2.4384	-1.9512
	Prob.	0.0968	0.1354	0.3074
		*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9658	-1.6148	-1.8009
	Prob.	0.6089	0.7767	0.6934
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3148	0.3153	0.5545
	Prob.	0.9512	0.7739	0.8335
		n0	n0	n0
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews الاصدار العاشر.

من نتائج الجدول (3) نجد أن المتغيرات التابعة غير مستقرة في المستوى الأولي، والمتغيرات المستقلة غير مستقرة عند مستوى البيانات الأولية ووفقاً لاختبار pp، وبما أن جميع المتغيرات غير مستقرة، فإن الاختلاف الأول تم أخذه كما في الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول للبيانات

pp	UNIT ROOT TEST TABLE (PP) At FIST DFFERNENCE			
	Variables	**d(LOG_FI)**	**d(LOG_EX)**	**d(LOG_EM)**
With Constant	t-Statistic	-4.3400	-3.1787	-4.0504
	Prob.	0.0009	0.0258	0.0022
	Result	***	**	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4828	-3.5800	-4.1207
	Prob.	0.0033	0.0393	0.0095
	Result	***	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.2598	-3.2396	-4.0911
	Prob.	0.0000	0.0016	0.0001
	Result	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-12).

نجد من نتائج الجدول (4) أن جميع البيانات اصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الاول للمتغيرات وبحسب اختبار pp، وعند مستويات معنوية (1%، 5%، 10%)، إذ كانت قيمة t المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يعني رفض فرضية العدم (H0: B=0) وقبول الفرضية البديلة (H1: B≠0) التي تؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة،

وعلى هذا الأساس يفضل استخدام أسلوب الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزعة (ARDL) بسبب ان البيانات قد استقرت عند الفرق الأول الى جانب أن عدد المشاهدات قليل.

العلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق:

التقدير الأولي لنموذج ARDL:

يظهر الجدول (5) نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق.

الجدول (5) نتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

Dependent Variable: LOG_fl
Method: ARDL
Selected Model: ARDL (2,0,5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_FI (-1)	1.424930	0.107219	13.28989	0.0000
LOG_FI (-2)	-0.503290	0.104176	-4.83113	0.0000
LOG_EX	0.136338	0.063480	2.147748	0.0363
LOG_EM	-0.561356	0.268681	-2.08930	0.0415
LOG_EM (-1)	0.661322	0.408279	1.619778	0.1112
LOG_EM (-2)	-0.146663	0.387180	-0.37879	0.7064
LOG_EM (-3)	0.005829	0.386570	0.015078	0.9880
LOG_EM (-4)	-0.499249	0.408036	-1.22354	0.2265
LOG_EM (-5)	0.555199	0.249055	2.229222	0.0301
C	-1.540219	1.047418	-1.47049	0.1473
R-Squared	0.983530	Mean dependent var		14.83950
Adjusted R-Squared	0.980733	S.D. dependent var		0.726887
S.E. of Regression	0.100896	Akaike info criterion		-1.60486
Sum Squared Resid	0.539545	Schwarz criterion		-1.26464
Log Likelihood	60.55201	Hannan-Quinn criter.		-1.47101
Durbin-Watson Stat	2.143852			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-10).

تظهر نتائج الجدول (5) والشكل (3) إن نموذج ARDL الملائم هو ARDL (2,0,5) للعلاقة بين مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي.

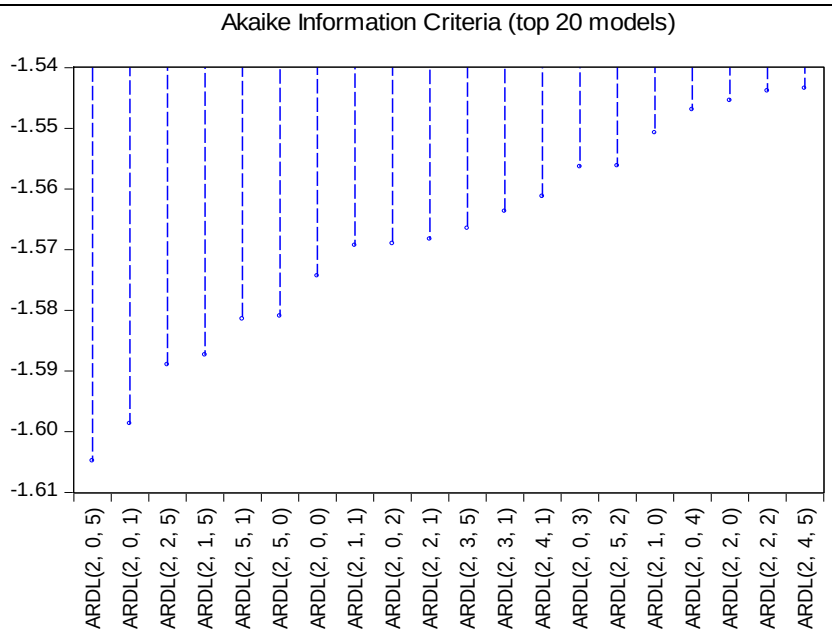

الشكل (3) نتائج اختبار AIC لتحديد أفضل نموذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-10).

يتضح من نتائج الجدول (5) والشكل (3) أن نموذج ARDL المناسب هو ARDL (5، 0، 2) لإظهار العلاقة بين أداء التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم ذلك وفقاً مع معيار (AIC)، إذا كان هذا النموذج من بين أفضل (20) نموذجاً لتعيينه بأقل قيمة لهذا المعيار، إذ تم تحديده تلقائياً من خلال برنامج (Eviews).R2 كان (0.98)، مما يعطي القوة التفسيرية للنموذج، أي المتغيرات المستقلة تشرح التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بنسبة (98٪)، والنسبة المتبقية (2٪) ترجع إلى تأثير المتغيرات الأخرى غير المدرجة في النموذج. كانت القيمة (إحصائية Durbin-Watson) حول (2.14) وتشير هذه القيمة إلى أن النموذج خالٍ من مشكلة الارتباط التلقائي.

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:

يظهر الجدول (6) نتائج اختبارات للعلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.

الجدول (6) اختبار نتائج اختبارات الحدود بين مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	4.377433	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-10).

تظهر نتائج اختبارات الحدود مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق وجود تكامل مشترك ،لأن قيمة F المحسوبة أكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية أقل من (5%).

نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل:

يظهر الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل على وفق نموذج ARDL للعلاقة مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي وكما يأتي:

الجدول (7) اختبار نتائج اختبارات الاستجابة طويلة بين مؤشرات التجارية الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

`	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (LOG_FI (-1))	0.503290	0.104176	4.831138	0.0000
D(LOG_EX)	0.136338	0.063480	2.147748	0.0363
D(LOG_EM)	-0.561356	0.268681	-2.089302	0.0415
D (LOG_EM (-1))	0.146663	0.387180	0.378798	0.7064
D (LOG_EM (-2))	-0.005829	0.386570	-0.015078	0.9880
D (LOG_EM (-3))	0.499249	0.408036	1.223542	0.2265
D (LOG_EM (-4))	-0.555199	0.249055	-2.229222	0.0301
CointEq(-1)	-0.078360	0.026915	-2.911335	0.0053
Cointeq = LOG_FI - (1.7399*LOG_EX + 0.1925*LOG_EM -19.6558)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_EX	1.739904	0.955655	1.820640	0.0743
LOG_EM	0.192469	1.123515	0.171310	0.8646
C	-19.655771	10.924489	-1.799239	0.0777

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-10).

من نتائج الجدول نجد الآتي:

١. تشير معلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه بين مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، لأن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى أقل (1%)، إذ تشير المعلمة العودة الى التوزان خلال (0.00-) من الزمن.

٢. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي ومعنوي عند مستوى معنوي أقل من 10% بين الصادرات والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن زيادة الصادرات أدت إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وهذا الاستثمار متمثل بالشركات متعددة الجنسية من خلال استثماراتها في القطاع النفطي.

٣. تظهر نتائج الاستجابة الطويلة الأجل وجود تأثير طردي ضعيف بين الاستيرادات والاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن زيادة الاستيرادات إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، في العراق من خلال مدة الدراسة، من خلال زيادة الاستيرادات الخاصة بالقطاع النفطي، ولكن بشكل ضعيف.

نتائج اختبار الارتباط الذاتي واختبار عدم تجانس التباين:

يظهر الجدول (8) نتائج الاختبار الارتباط الذاتي، وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة بين مؤشرات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	0.417638	Prob. F (2,51)	0.6608
Obs*R-Squared	1.015186	Prob. Chi-Square(2)	0.6019
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-Statistic	0.089969	Prob. F(1,60)	0.7653
Obs*R-Squared	0.092829	Prob. Chi-Square (1)	0.7606

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews-10).

ويترتب على ذلك أيضاً من الجدول (8) خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم استقرار تجانس التباين، إذ أن قيم الاختبارات المحسوبة تظهر استحالة رفض الفرضية الصفرية.

الاستنتاجات:

١. تظهر نتائج البحث بوجود علاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن زيادة الصادرات أدت إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق، وهذا الاستثمار متمثل بالشركات متعددة الجنسية من خلال استثماراتها في القطاع النفطي.
٢. تظهر نتائج البحث بوجود علاقة طردية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي، وهذا يعني أن زيادة الصادرات أدت إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق، وهذا الاستثمار متمثل بالشركات متعددة الجنسية من خلال استثماراتها في القطاع النفطي.
٣. تظهر نتائج البحث بوجود علاقة طردية في الاجلين القصير والطويل بين الاستيرادات والاستثمار الأجنبي أي إن زيادة الاستيرادات إلى زيادة الاستثمار الأجنبي في العراق خلال فترة الدراسة من خلال زيادة الاستيرادات خاصة بالقطاع النفطي ولكن بشكل ضعيف.

التوصيات:

١. اتباع سياسات دعم الصادرات من خلال دعم المشاريع الاستثمارية التي تعمل على تطوير الصادرات ورفع كمية ونوعية الصادرات من خلال معرفة طبيعة الأسواق الخارجية ومدى حاجة الأسواق الخارجية للمنتجات وطبيعتها، ومدى القدرة هذه المنتجات على المنافسة في الخارج وتقليل كلفة الشحن والنقل، وكذلك الاهتمام بالدعاية والاعلان عن المنتجات العراقية في الخارج لغرض جذب المستهلك الأجنبي، والعمل على تطوير الصناعات التصديرية وخاصه التي لدى العراق ميزه تنافسية في صناعتها.
٢. تقليل الاستيرادات وخاصه الاستيرادات من السلع الاستهلاكية غير الضرورية والسلع الكمالية والعمل على استيراد السلع التي تكون مكملة للمشاريع الإنتاجية الضرورية التي تساهم في رفع كمية ونوعية الإنتاج التي تعجز السوق المحلية عن توفيرها وبالتالي قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.
٣. العمل على دعم القطاع الزراعي في العراق الى الحد الذي يمكن من خلاله توفير الطلب المحلي على المواد الغذائية وغيرها من السلع الاستهلاكية التي لازالت تستورد من الخارج العراق

وتكلف الدولة مبالغ كبيرة التي من المفترض ان توجه تلك المبالغ الى الاستثمارات التي تساهم برفع مستوى التنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، العراق، بغداد.
٢. البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث لسنوات متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، العراق، بغداد.
٣. حشيش، عادل احمد، (٢٠٠٢)، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.
٤. خالد، جميل محمد، (٢٠١٤)، أساسيات الاقتصاد الدولي، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٥. الدليمي، علي احمد درج والدليمي، سعد عبدالكريم حماد، (٢٠١٩)، أثر الانفاق العام والانفاق العائلي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VEC)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١١)، العدد (٢٦)، العراق.
٦. الصرن، غزوة حسن، (٢٠١٥)، دراسة إثر تغيرات سعر الصرف على الاقتصاد السوري باستخدام نموذج التوازن العام، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
٧. عبدالعظيم، حمدي، (٢٠٠٠)، اقتصاديات التجارة الدولية، ط١، دار النهضة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
٨. العبيدي، سرى سامي عبدالرزاق، (٢٠٠٩)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية التجارة الخارجية لدول جنوب شرق آسيا ماليزيا حاله دراسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
٩. العصار، رشاد والشريف، عليان وداود، حسام وسلمان، مصطفى، (٢٠٠٠)، التجارة الخارجية، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
١٠. عمر، دينا احمد، (٢٠٠٧)، أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المختارة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٩)، العدد (٨٦)، العراق.
١١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية السكان والقوى العاملة، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، العراق، بغداد.
١٢. يونس، محمود، (١٩٩٩)، الاقتصاد الدولي، دار المعارف العربية، القاهرة، مصر.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. Jin, Kwang W. & Hinder, Singh, (1996), The Determinants of Foreign Direct Investment, New Empirical Evidence, Journal of Transnational Corporations, UN, Vol. 5, No. 2.